دور الأمن في التنمية الاقتصادية في فلسطين

د. محمد إسامة حسنية د. ناج السر على احمد المنكسي
فلسطين جامعة الملك فيصل ، السعودية

ملخص :

يهدف البحث للتعرف على دور المؤسسة الأمنية متمثلة بالشرطة بالتنمية الاقتصادية في فلسطين، كما يهدف البحث للكشف عن علاقة الامن بالتنمية الاقتصادية ولقد استخدم الباحثين المنهج الوصفي التحليلي لوصف البيانات والمتغيرات. توصلت الدراسة الى عدة نتائج كان أهمها أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تتحقق بدون توفير الأمن وأن لا تنمية بدون أمن، أوصت الدراسة بضرورة توثيق العلاقة بين المؤسسة الأمنية الشرطية والمجتمع المدني، وتغيير الفكرة السلبية عن الامن و عدم حصر وظيفه الأمن بالضبط والسيطرة فقط, التنسيق المتكامل بين كافة مؤسسات فلسطين لتحقيق تنمية اقتصادية شامله.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، الأمن، المؤسسة الامنية ،الشرطة

Abstract:

This research aims to identify the role of the security institution represented by the police in economic development in Palestine. The research also aims to declare the relationship between security and economic development. Researchers used a descriptive and analytical approach to describe data and variables. The study reached several conclusions, the most important of which was that economic and social development cannot be achieved without providing security and that there is no development without security. The study recommended the necessity of strengthening the relationship between the police security establishment and civil society. And changing the negative idea of security and not restricting the function of security to controlling only, that is beside integrated coordination between all Palestinian institutions to achieve comprehensive economic development.

1. تمهيد :

إن مفهوم التنمية من المفاهيم العالمية في القرن العشرين وهو نقطة بناء النظم الاقتصادية بشكل متماسك والتي عرفت بالتنمية ولقد برز ذلك المفهوم منذ الحرب العالمية الثانية لكن لم يستخدم منذ ظهوره في البداية ، إن التنمية الاقتصادية والبشرية أصبحت مطلباً مجتمعياً وأصبح الالحاح في التطور والتغيير أمراً لا بد منه في ظل التطور المتسارع في الدول المتقدمة خاصة في اعقاب انتشار فايروس كارونا الذي هدد اقتصاديات كافة الدول، إن وظائف التنمية مرتبطة بالواقع و باستقرار الأوضاع السياسية والأمنية ،ولا شك بأن مفهوم الأمن شمولي لا يقتصر على المهام الأمنية للدولة من أعمال ضبط وسيطرة فهو بذلك يتعارض مع مفهومه الشمولي المتمثل بالحفاظ على الدولة بمقوماتها كافة حيث يمثل الاقتصاد أحد المقومات الأساسية في الدولة الذي لا بد من المحافظة عليه إن من وظائف المؤسسة الأمنية المحافظة على عملية التنمية الاقتصادية في الدولة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي المرتبط بالأمن فلا تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية فلا يمكن لدولة أن تجذب استثماراً خارجياً دون وجود بيئة آمنه قادرة على الإنتاج ولا يمكن تحقيق تطور لتنمية داخلية لكافة المشاريع والاستثمارات دون وجود بيئة أمنه تحافظ على الاجواء الايجابية للاستثمار.

مشكله البحث:

إن المؤسسة الأمنية لها إمكانيات مادية يمكن أن تشكل محوراً للتطور والبناء فوجودها من ضروريات المجتمع ومرتكز أساسي من مرتكزات الدولة حيث تسعي لتحقيق الأمن والاستقرار لتساهم بذلك بالتنمية والنمو الاقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر من خلال ذلك تكونت مشكلة البحث و التي تمثلت بمعرفة الصلة بين مؤسسة المؤسسة الأمنية والتنمية الاقتصادية ومعرفة دور الأمن بالتنمية الاقتصادية و يتحدد السؤال الرئيسي للبحث بالتالي:-

كيف تساهم المؤسسة الأمنية الشرطية في التنمية الاقتصادية في فلسطين؟

أهمية البحث:

إن جوهر التنمية الاقتصادية بات حلم كافة الدول بدرجات متفاوتة لما تسعي الوصول إليه بل أصبح أمراً واجباً لابد منه وإن الحاجة لتحقيق ذلك تأتي من خلال الاستقرار السياسي والأمني وتهيئة كافة الأجواء الإيجابية لعملية تنموية مستدامة إن كافة الدول تسعي لتحقيق تنمية اقتصادية، حيث تأتي الأهمية للدراسة من معرفة دور و إسهامات المؤسسة الأمنية في التنمية الاقتصادية حيث يعتبر من الأبحاث الغير تقليدية على مستوي التنمية في طرحه من الناحية المضمون خاصة في ظل الأزمة لجائحة فايروس كارونا حيث باتت هناك مسؤوليات أكبر على المؤسسة الأمنية في ظل الركود الاقتصادي وفي ظل عدم الاستقرار للدول في بيئتها الداخلية والخارجية.

أهداف البحث:

- التعرف علي دور المؤسسة الأمنية و علاقة الأمن في بالتنمية الاقتصادية.
- التعرف على مدي استقرار البيئة الداخلية بتعزيز عملية التنمية الاقتصادية.
- رفع مستوي الوعي بدور المؤسسة الأمنية الشرطية بالتنمية الاقتصادية.

فرضيات البحث:

الفرضية الاولى: تساهم المؤسسة الأمنية الشرطية بالتنمية الاقتصادية من خلال ما توفر من خدمات للاقتصاد الوطني من مراقبة وحماية للأسواق وتدريب وفق حاجة الاقتصاد في فلسطين.

الفرضية الثانية: يؤثر الدور الأمني للمؤسسة الأمنية الشرطية في فلسطين إيجابياً بالتنمية.

منهجية البحث : اتبع الباحث منهج البحث الوصفي والتحليلي .

مصطلحات الدراسة:

الأمن: هو الأمر المغاير للخوف وهو الطمأنينة التامة التي تعكس الراحة بكافة اتجاهاتها.

التنمية الاقتصادية: بأنها التغيير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي ويشمل جميع افراد المجتمع[1].

مفهوم التنمية: هي عملية التغيير المستمر في الدولة وهيكلها الاقتصادي، واستثمار كافة الموارد لتلبيه كافة الاحتياجات الأساسية لرفع مستوي الرفاهية ونقل الدولة لمستويات الدول المتقدمة.

دراسات سابقة: خلت الدراسات السابقة من الابحاث العلمية بمجال البيئة الأمنة للتنمية الاقتصادية

دراسة عميره إسماعيل (2009)[2]

هدف الباحث في دراسته على البعد الأمني وعدم اهتمام الاقتصاديين والكتاب بدراسة اسهامات ودور المؤسسة العسكرية في الجزائر للتنمية الاقتصادية وقد تحدث عن اهتمامهم بالأمن من الاستقرار والضبط. وقد توصل الى نتائج كان من أهمها ، أن دور المؤسسة العسكرية في التنمية لا يقل اهمية عن باقي المؤسسات ، هناك تركيز على النظرة التقليدية حول المؤسسة العسكرية وكانت له عدة توصيات من أهمها توثيق العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني المساهمة من قبل المفكرين والاقتصاديين على دور المؤسسة العسكرية بالتنمية ، تغيير النظرة السلبية على المؤسسة العسكرية.

1.1 التنمية الاقتصادية مفهومها وأهدافها:

لا زالت التنمية الاقتصادية تحتل مساحة كبيرة من التفكير الجاد للباحثين والمفكرين الاستراتيجيين حيث باتت من أهم الاحتياجات والمتطلبات في عصر يتسم بالتغيير المستمر ولقد كانت الحاجة للتنمية لإحداث نقلة نوعية على مستوي الازدهار والتنمية بالدول ،لقد نشأت التنمية في العصر الحديث للمقارنة بين الدول الآخذة بالإجراءات والسياسات التنموية والدول النامية من خلال رؤية الفجوة في التطورات الاقتصادية بكافة أشكالها التي تمثل نهضة اقتصادية والتي تمثل تطور للدول وترتب تلك الدول وتصنفها وفقاً لمؤشرات دوليه بالتنمية من دول متقدمة ونامية.

تعريف التنمية الاقتصادية: هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة[3].

2.1 أهداف التنمية الاقتصادية:

- تحسين المستوي المعيشي وذلك بتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد في الدولة لضمان الرفاهية والاستمرارية للمجتمع.

-زيادة الدخل القومي بتعزيز الاقتصاد ودعمه وحمايته وفق إجراءات وطنية تحافظ على مكانة الدولة.

-مكافحة الفساد بأشكاله المالي والاداري حيث ذلك يعزز النمو والتنمية ويحقق نهضة اقتصادية.

- ضمان مستوى مقبول من الأجور: إن ضمان ذلك يعزز الرضي الوظيفي الذي ينعكس على الإنتاج وعلى النمو بالدولة؛

- الأهداف التكنولوجية: إن تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علمياً يؤدى الى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية فيها؛

- الأهداف الثقافية: تتمثل في الانفتاح الثقافي وتحقيق الحد الأدنى من المتناقضات الثقافية من خلال اختلاط مختلف شرائح المجتمع[4].

3.1 أبعاد التنمية الاقتصادية وتشمل:

- البعد المادي الاقتصادي: يتضمن التأكيد على مفاهيم النمو الحديث والتصنيع.

- البعد الاجتماعي الإنساني للتنمية ويتضمن اجتثاث الفقر وإشباع الحاجات للغالبية من السكان والتوزيع الاكثر عدالة للدخل.

- البعد السياسي ويتضمن مفاهيم التحرر من التبعية والاستغلال الاقتصادي.

- البعد الدولي للتنمية: ويتضمن التعاون الدولي واقامة علاقة بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي.

- البعد الجديد للتنمية والذي ينظر للتنمية الاقتصادية بأنها مشروعا للنهضة الحضارية[5].

4.1 خصائص التنمية الاقتصادية:

- إن التنمية هي عملية وليست حالة، فهي مستمرة تعبيرا عن احتياجات المجتمع وتزايدها.

- عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات من دون استثناء.

- إيجاد تحولات هيكلية في الإطار السياسي والاقتصادي وهذا يمثل إحداي السمات التي تميز التنمية الشاملة عن النمو الاقتصادي.

- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية لا تعتمد على الخارج أي مرتكزات البناء تكون محلية.

- زيادة في متوسط إنتاجية الفرد أي بتعبير اقتصادي آخر هو تزايد متوسط الدخل الحقيقي[6].

5.1 عراقيل التنمية الاقتصادية:

- **عراقيل اقتصادية:**

- الدائرة المدقعة للفقر: حيث أن انخفاض الدخل في الدول النامية هو السبب لتدني معدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار ، مما يعني ضمنياً انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خصوصاً إذا تزامن مع الزيادة السكانية الذي تؤثر سلباً على الدخل الفردي ما يؤدي بدورة إلى انخفاض الادخار الشخصي وباستمرار هذه الحلقات يستعصي تحقيق تقدم بعملية التنمية.

- ضيق حجم السوق: إن عدم مقدرة الدول النامية على إنشاء وحدات إنتاج ضخمة هو ضيق حجم السوق الذي يعزي لقصور الطلب المحلي على استيعاب الطاقة القصوى للإنتاج والذي تسببت فيه الحلقة المفرغة للفقر.

- **عراقيل سياسية:**

- التبعية السياسية :وهوما يعاني منه معظم بلدان أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا بالرغم من حصولها على الاستقرار السياسي حيث أن معظم أنظمتها الدستورية والقانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمريها مما يجعلها معرضة من وقت لأخر للتهديد الأجنبي

- عدم الاستقرار الامني: إن عملية التنمية تتطلب تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون وجود مناخ سياسي فعال يمنح الاستقرار الأمني الذي يعتبر شرطاً ضرورياً لجذب المستثمرين ولأجل ذلك يُطلب من الحكومات في البلدان النامية تجنب الاضطرابات العرقية والأمنية وكذا المنازعات الخارجية للسماح بتنفيذ مخططات التنمية.

- **عراقيل اجتماعية:**

قد تكون لعملية التنمية آثار سلبية في أوائل مراحلها خاصة على الفئات الدنيا في المجتمع مما يعني ضمنياً تدني دخولها هذا ما ينعكس سلباً على الإنفاق الاستهلاكي وغير الاستهلاكي لتلك الفئات بما يتطلب النمو من تشجيع القطاع الخاص وزيادة الطلب على التعليم والتدريب والتكوين كوسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية والمهنية وزيادة حجم ونوعية السلع والخدمات المتداولة[7].

ونري بأن غياب الامن يمكن أن تواجه التنمية الاقتصادية مخاطر عديدة أهمها:-

- هروب رؤوس الاموال لخارج الدول مما يعرض اقتصاد الدول للمخاطر.
- عملية تهريب العملات الصعبة والمعادن خشية من الوضع الامني الغير مستقر.
- إلحاق الأذى بالقطاعات الاقتصادية المختلفة.
- خلل في عمليات الإنتاج نتيجة عدم الانتظام لعدم الاستقرار في البيئة الداخلية.
- تعرض الممتلكات والصناعات للتخريب من قبل متجاوزي النظام.
- محاولة نشر فايروس كارونا للأضرار بالاقتصاد وبالمواطنين وبالدولة.

2- التنمية الاقتصادية في فلسطين:

إن الحالة الفلسطينية تعاني من شرخ وانقسام نتج عنه شق الوطن لشقين الذي عزز نقاط الضعف بالعملية التنموية الاقتصادية في فلسطين نتيجة التجاذبات السياسية بين الأشقاء ،وتنبع مكانة التنمية الفلسطينية بكونها تمثل محور يثبت وجود دولة فلسطينية لها كامل الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الشعب الفلسطيني وفي سلم الأولويات إقامة الدولة الفلسطينية لذا مزجت التنمية الفلسطينية المسلوبة بفعل الاحتلال ومعيقاته أبعاداً دولية على المستوي السياسي ولقد كان للسلطة الفلسطينية دور بوضع أول الخطط التنموية التي تؤكد على الوجود الفلسطيني وتعزز العملية التنموية في فلسطين.

1.2 أهداف التنمية الاستراتيجية في فلسطين:

- تلبيه الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتثبيت وجودهم بالأراضي الفلسطينية.
- خلق عدد كبير من فرص العمل لامتصاص قوه العمل التي تعاني البطالة.
- تصحيح التشوهات والاختلالات التي اوجدها الاحتلال الاسرائيلي بالاقتصاد الفلسطيني.
- تشجيع القطاعات الخاصة المولدة للصادرات لتجاوز الاعتماد على الاقتصاد الاسرائيلي .
-تشجيع القطاعات في توزيع مكاسب التنمية على شرائح المجتمع لتعزيز التواجد الفلسطيني.
-تثبيت الوجود الفلسطيني بأراضيه عبر الاستثمار بالقطاعات المختلفة و"أهمها القطاع الزراعي .

وفى إطار تحقيق هذه الأهداف التنموية الفلسطينية لابد من مرتكزات وفق النحو التالي:-

- بناء قاعدة اقتصادية متينه تؤمن العيش الكريم؛
- الانسحاب التدريجي من الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي؛.
- إيجاد حزمة من التوازنات بين مختلف القطاعات والفعاليات؛
- التركيز الواضح على تنمية الموارد المالية الفلسطينية المحلية؛

- الانفتاح على العالم الخارجي والتعاون مع جميع الدول والمستشارين والخبراء الأجانب لزيادة العلاقة بالتنمية للوصول الى نتائج ايجابيه[8].

لا زال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من ارتباطه بالاقتصاد الاحتلال الاسرائيلي وتغوله بسياساته واجراءاته بفعل غطرسته وتجاهله كافة الاتفاقيات الدولية فالاقتصاد الفلسطيني لديه إشكاليات في الموارد الطبيعة والمالية لسيطرة الاحتلال عليها بالإضافة لارتفاع معدلات البطالة بفعل الحصار إن عمليه التنمية لا يمكن أن تتحقق دون وجود تحرر من الارتباط الاسرائيلي عبر وجود حزام آمان يحافظ على العملية التنموية الفلسطينية ويسخر كافة الكفاءات والامكانيات في خدمته.

2.2 شروط التنمية الاقتصادية في فلسطين:

- امتلاك نظام الحكم الوطني الفلسطيني، رؤية وطنية متكاملة لوظيفته بالاستناد إلى الإطار القومي الأوسع في السياسة والاقتصاد ؛

- تعزيز الدور الإيجابي للقطاع العام للاساهم في عملية النمو للقطاعات الاقتصادية عموماً ولقطاع الصناعة خصوصاً عبر إقامة المجمعات والشركات الصناعية في سياق تعزيز دور القطاع الخاص في الصناعة والزراعة والتجارة بعيدة عن الطابع الاحتكاري المباشر أو غير المباشر؛

- تحقيق مبدأ المشاركة عبر المؤسسات الشعبية و عبر المؤسسات الوطنية والكف عن ممارسة الاوامر والقرارات الأحادية في الاقتصاد؛

3.2 معوقات التنمية في الاقتصاد الفلسطيني

التبعية الاقتصادية لإسرائيل وتكريس هذه التبعية من خلال اتفاقية باريس؛

ضعف البنية التحتية سواء فترة الاحتلال أو الحصار المفروض على غزة.

ارتفاع معدل البطالة ومستويات التضخم بسبب سياسات الإغلاق والفصل بين الضفة وغزة؛

عجز الموازنة وتضخم العمالة في القطاع العام.

عدم السيطرة علي المعابر والحدود واستمرار إغلاقها عبر حصار خانق[9]..

4.2 تحديات تحقيق أهداف التنمية في فلسطين:

ونري بأن هناك عدد من التحديات تعيق تحقيق التنمية في فلسطين وفق الاتي:

-توقف المنح الدولية بشكل كبير وعدم التزام الاحتلال بتحويل المستحقات الجمركية للسلطة الوطنية.

-تزايد التهديدات الأمنية للجبهة الداخلية واستمرار الانقسام الفلسطيني.

-زيادة الضغط على المجتمع الفلسطيني وعلى المستثمرين بإغلاق الحدود الخارجية.

-عدم وجود الية واضحة لعملية التصدير والاستيراد مع دول الجوار.

-التصعيد المستمر من قبل الاحتلال واستهداف المصانع والمشاريع الاقتصادية.

- قرار الضم والذي ينتج عنه الحاق الضرر بالاقتصاد وبالأرض في الضفة الغربية.

-الانقسام الفلسطيني الذي ما زال يشتت جهود العملية التنموية.

3 المؤسسة الأمنية والتنمية الاقتصادية:

إن مفهوم الأمن من المفاهيم المختلطة والمتشعبة وهي من أعقد التحليلات العلمية لارتباطاتها المتشابكة في أكثر من عنصر ولعل يذهب البعض أنه في حال امتلاك ترسانة عسكرية يمكن الدولة تحقيق أمن قومي وهذا الامر مبالغ فيه حيث التجارب والتاريخ يؤكد خلاف ذلك وأن الأمن القومي يتحقق بتنمية شاملة متكاملة لكافة جوانب الحياة وتكون مستدامة ، ونري بأن المؤسسة الامنية الشرطية تمثل العمود الفقري للأمن بكافة الدول كونه يمثل حلقة الوصل بين المجتمع والدولة بالمحافظة على حقوقهم بكافة أشكالها ومعرفة واجباتهم كونها مؤسسة حكومية ذات طابع اجتماعي مدني تسعي للمحافظة على استقرار النظام من خلال انفاذ القانون ومنع الجريمة من خلال القبض على المجرمين وفقاً للقوانين المعمول بها بالدولة .

-مفهوم الأمن: ورد المفهوم في القرآن بقوله تعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف.

قدم العديد من الباحثين مجموعة من الصياغات المفهومية للأمن خارج نموذج مركزية الدولة حيث قاموا بتوسيع مجال القضايا التي يتناولها الأمن ليتجاوز التركيز التقليدي على الدولة والقطاع العسكري نحو الفواعل الامنية مثل الأفراد والمجتمع والقطاعات غير عسكرية مثل الاقتصادية والمجتمعية عرف هذا التحول بعملية توسيع وتعميق المفهوم حيث أصبح يشمل مستويات وقطاعات تحليل متعددة[10].

1.3 أنواع الأمن:

مخطئ من يعتقد أن القدرات العسكرية وتصنيع الأسلحة يمكن أن تحقق أمناً للدولة لأن مفهوم الأمن القومي يتحقق عن طريق التنمية المستدامة التي تحقق تنمية شاملة يمكن تحقيق نهضة وأمن للدولة.

-الأمن الفردي والامن الجماعي: ويقصد بالأمن الفردي تحقيق الطمأنينة والسكينة للفرد باعتباره إنساناً وذلك بسلامته من كل خطر يهدد حياته أو عرضه أو شرفه أو حريته أو ماله وبعباره أخرى فإن الأمن الفردي يعنى الحماية من أي عدوان أو ظلم يهدده ، أما الأمن الجماعي فيقصد به أمن الأمة باعتبارها وحدة واحدة وذلك بتحقيق الحماية العامة ومصالحها الجماعية.

-الأمن الداخلي والأمن الخارجي: يقصد بالأمن الداخلي تحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شأنها الداخلي على نحو يحقق السلامة والصيانة والحماية لكل من المصلحة العامة والخاصة وبذلك يمتد مفهوم الأمن الداخلي ليشمل كل عناصر ومكونات الأمن الفردي والأمن الجماعي، أما الأمن الخارجي فهو يعنى تحقيق الاستقرار للدولة في شؤونها الخارجية أي في علاقاتها مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية ويقتضي سلامة مصالح الدولة ومن تلك المصالح مصلحتها في الاستقلال.

-الأمن الإقليمي والأمن القومي: الأمن الإقليمي ويعنى بتحقيق الاستقرار والأمن والحماية لمجموعة الدول الواقعة في نطاق إقليمي أما الأمن القومي فهو أمن الأمة الكبيرة التي تمثل كياناً فكرياً وثقافياً ودينياً وعرقياً واحداً وهو يعنى تلك الحالة التي تكون الأمة في كيانها الذاتي وقومتيها بعيدة عن تسلط أو تهديد أي قوى خارجية .

-**الأمن الوطني والآمن الدولي**: الأمن الوطني هو أمن الوطن الصغير بما فيه ويشمل الأمن الفردي والأمن الجماعي والأمن الداخلي والخارجي، أما الأمن الدولي فهو مفهوم حديث ولم يأخذ هذا المفهوم في الظهور بوضوح إلا في السنوات الأخيرة ولكنه مع ذلك أخذ في الانتشار والمعروف أن مفهوم الأمن الدولي لم يأخذ في الظهور في العالم الحديث سوى ابتداء التجربة المحدودة والفاشلة لعصبه الأمم ثم بإنشاء الأمم المتحدة التي تضمن ميثاقها نصوصاً مفصلة للأمن الدولي وعلية لم يعد ممكنا اليوم فصل الأمن الوطني والأمن الإقليمي في عصر العولمة[11] .

من هنا فإن شموليه الأمن أن له أبعاداً متعددة نذكر منها.

-البعد السياسي والذي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.

-البعد الاقتصادي الذي يرمى إلى تغير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له الى جلب المستثمرين.

-البعد الاجتماعي والذي يهدف لتوفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء.

-البعد المعنوي أو الأيديولوجي الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات[12].

2.3 الامن و التنمية الاقتصادية:

يربط فريق من الباحثين بين الأمن والتنمية ويذكران أنه إذا كان الأمن القومي بمفهومة الضيق يعنى الحماية المادية الخاصة بشعب الدولة واقليمها من التهديدات الخارجية فإن المفهوم الأوسع للأمن القومي يشير إلى ما هو أكثر من ذلك لأنه يتضمن حماية المصالح الاقتصادية والسياسية والمعنوية للدولة وقيمها التي يهدد فقدانها ووجود الدولة وبقائها، ويعرف بعض المختصين الأمن بأنه الأمان الذى يشعر به المواطنين في مختلف جوانب الحياه ويعرف هارولد براون وزير الدفاع الأمريكي الأسبق الأمن القومي بأنه القدرة على حماية الوحدة الطبيعية للأمة ووحدة أراضيها وضمان استمرار علاقتها الاقتصادية بالعالم بشروطها وحماية طبيعتها ومؤسساتها من التهديد الخارجي وضبط حدودها[13].

- علاقة الأمن بالتنمية الاقتصادية:

إن العلاقة بين الأمن والاقتصاد تعد علاقة تواؤميه لا يمكن الفصل بينهما ولا يمكن لأحدهما البقاء دون الآخر فترة طويلة غير أن الأمن يعد الأكثر أهمية فإذا انتكس الاقتصاد قد لا يؤدي إلى تدهور مباشر في الأمن, في حين إذا تدهور الأمن فسينتكس الاقتصاد كنتيجة مباشرة للتدهور الأمني لهذا فإن الأولوية الأمنية لا يسبقها أولوية, وكلما زاد الاقتصاد نمواً وارتفع المستوى المعيشي للمواطن وزادت رفاهيته فإننا نصبح أكثر مديونية للقائمين على الأمن الذين خلقوا لنا بيئة آمنة مستقرة مكنتنا من العطاء والإنتاج والإسهام في بناء اقتصادنا[14].

أبرز من تناول العلاقة بين الأمن والتنمية هوروبرت مكنمار وزير الدفاع الأمريكي في ستينيات القرن العشرين ورئيس البنك الدولي الاسبق بعد ذلك أذ يرى في كتابه جوهر الأمن الصادر في سبعينيات القرن الماضي أن الأمن هو التنمية ولأهمية ما جاء في هذا الكتاب لهذه الدراسة فأننا سنعرض لأهم ما جاء به في هذا الشأن فقد ذكر أن الأمن القومي لا يَكمن فقط في القوة العسكرية بل وبصورة مماثله في تنمية نماذج

مستقرة من النمو الاقتصادي والسياسي في الداخل وفى الدول النامية وفى العالم أجمع ويخلص إلى أن الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يوجد أمن فالأمن يتطلب حدا أدنى من النظام والاستقرار والسبب في ذلك أن الطبيعة الانسانية لا يمكن أن تستمر إلى مالا نهاية ، والتنمية وفقا لمكنمار تعنى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومستوى معيشي مقبول مع ملاحظة أن ما هو مقبول في المراحل الأولى للتنمية قد لا يصبح مقبولاً أو معقولاً في المراحل التالية ويرى أنه كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن وأنه عندما ينظم الناس مواردهم الطبيعية والانسانية ليوفروا لأنفسهم ما يحتاجونه من الحياة ويتعلمون يوفقوا في سلام بين المطالب المتنافسة في ظل الصالح القومي الأوسع فإنه عندئذ تقل الحاجة إلى اللجوء للعنف لتحقيق المطالب الملحة للعيش الكريم ومن ثم فهو يربط بين العنف والتخلف الاقتصادي فالفقر يؤدى إلى القلاقل وضمور الإمكانيات البشرية اللازمة للتنمية والفقر ليس مجرد عدم الثروة بل أنه شبكة من الأحوال التي تؤدى إلى الضعف والتي تؤدى إلى الضعف والتي تؤدى إلى الهبوط بمصالح الإنسان وآماله إلى العنف والتطرف والواقع أن مكنمار ركز في كتابه جوهر الأمن على الجوانب الاقتصادية للقوة باعتبارها المتغير الرئيسي للأمن إلا أنه لم يغفل الجوانب الاجتماعية والسياسية فقد أشار إلى الأبعاد الاجتماعية للفقر والنتائج السياسية المترتبة عليها وانعكاساتها على الأمن كما أنه وسع من نطاق التهديدات التي تواجه الأمن فهي لم تعد قاصرة على التهديدات الخارجية بل امتداد إلى التهديدات الداخلية[15] .

إن الأمن بات من أهم العوامل التي تدخل بالعملية التنموية فاستقرار بيئة الاستثمار تمثل جذب للاستثمار الأجنبي ووجوده يحافظ على الاقتصاد من مجرمي الجرائم الحديثة تكنولوجياً لذا بات دور الأمن في علاقة وثيقة بالعملية التنموية وتجاوز مفهوم الضبط والسيطرة.

يربط الدكتور بطرس غالى الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بين التنمية والأمن في عدة تقارير أصدرها أبان توليه هذا المنصب اذ يصل إلى نتيجة مؤداها أنه لا يمكن تنمية بغير الأمن ولا أمن بغير تنمية وعبر تحليل مفصل عن العلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية ومن خلال التحليل المتقدم نستطيع أن نقدم تعريفاً لأمن التنمية اخذين ما يشهده العالم من متغيرات يقول: يقصد بأمن التنمية توفير المتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة لتوفير الاطمئنان والاستقرار الذي يؤدى إلى وجود البيئة الجاذبة والحاضنة للعملية التنموية والتي تتوافر فيها الضمانات التي تكفل استمرارها واستدامتها علي المجتمع وعلى المستوى الجزئي المتعلق بأمن المؤسسات والمنظمات في المجال التنموي ؛

إن هذا التعريف يشتمل على عدة عناصر أبرزها ما يلي

- المتطلبات اللازمة لتوفير الاطمئنان والاستقرار وتوفر البيئة الجاذبية الحاضنة لعملية التنمية.
- الضمانات التي تكفل استمرار التنمية واستدامتها وتحقيقها لأهدافها.
- المستوى الكلى الى يشمل الدولة والمجتمع.
- المستوى الجزئي المتعلق بأمن المنظمات والأفراد العاملين في العملية التنموية[16].

ليس بجديد أن نقول أن حياتنا لن تستقيم بدون الأمن والتنمية ولا تستقيم أحوالنا بدون الاستقرار الذي هو نتاج الأمن والتنمية فتوفير الاستقرار يعنى بالنسبة للدولة توفير شروط واستمرار نجاح الدولة العصرية

فالتنمية بفكرها ومنهجها وعوائدها هي ثروة الأمم ومن ثم فلا بد من التفكير في حمايتها للأمن القومي ودعمها له واسهامها في تقويته[17].

إن قضيه الأمن هي الأولى للإنسان وكيفيه حمايته والمحافظة عليه وعلى حقوقه وحرياته وأمواله وممتلكاته ووقاية وتطهير المجتمع من العناصر المنحرفة وتهيئة بيئة آمنه تساعده على استغلال مواهبه وقدراته وطاقاته في العمل والإنتاج لذا نستطيع أن نقول أن هناك ارتباط جوهري بين قضايا الأمن وقضايا التنمية وكلاهما محورة العنصر البشرى والذى يجب أن يؤدى كافه اجهزة الدولة في تنميته باعتبار الإنسان أغلى ما يمتلكه المجتمع من ثروات الطبيعة المملوكة للمجتمع في اشباع حاجات الافراد وتحقيق أمنهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية[18].

يلعب الأمن الاقتصادي دوراً كبيراً في تحقيق الأمن الاجتماعي بحيث لا يكفي أن يتوفر نوع من التماسك والتعاطف داخل المجتمع أن يتواجد استقرار سياسي ومؤسسات لضمان توافر الأمن بل لا بد من توفر الأمن بل لا بد من توفر امن اجتماعي واقتصادي يضمن لكل فرد في المجتمع مستوى معيشي معين يتحقق بتوافر فرص العمل والانتاج ليؤمن اقتناء حاجات الإنسان الضرورية من مأكل وملبس ومسكن مناسب يضاف إليها توافر خدمات تعليمية وصحيه واجتماعية وإنسانيه تجعله في مأمن من الفقر والجهل والمرض[19].

3.3 المؤسسة الشرطية:

- جهاز الشرطة: يعتبر أهم الأجهزة الأمنية الموجودة في العالم، لأنه هو الواجهة الرئيسية للتعامل مع المواطنين، وهي تعتبر مؤسسة حكومية قانونية ذات طابع اجتماعي مدني تهدف إلى المحافظة على النظام العام، وتطبيق القانون وضمان وجود النظام. وتمثل الشرطة التي تعمل في المجتمع مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون، من خلال المحافظة على حقوق الإنسان والمواطن وهو من أهم الأجهزة المكلفة بحماية الأمن الداخلي للمجتمع وإنفاذ القانون وتطهير المجتمع من المجرم والجريمة نظراً للصفة والطبيعة الخاصة التي تتمتع بها بحكم القانون ، فالشرطة بشكلها العام البسيط أول ما ظهرت منذ أن وجدت أول تجمعات بشرية من أجل تنفيذ القرارات التي تصدر من حكام تلك المجتمعات فتطور عملها إلى أن وصلت للشكل الذي تعيشه الآن بحيث أصبح لها دور كبير وشملت كافة نواحي الحياة سواء على مستوى حفظ الأمن أو على مستوى إنفاذ القانون وكشف الجريمة[20].

- **تعريف الشرطة:** لغة: يقال في لسان العرب للشرطة بالتحريك، العلامة، واشرط فلان نفسه لكذا أعلمها له وأعدها، ومنه سمي الشرط لأنهم جعلوا علامة يعرفون بها، وذكروا أن واحد الشرطة هو الشرطي، والجمع شرط وسموا بذلك لأنهم أعدوا لذلك لأنهم أعلموا أنفسهم بعلامات، وفى حديث ابن مسعود وتشترط شرطة للموت لا يرجعون الا غالبين وهم اول طائفة من الجيش تشهد الواقعة"[21].

اصطلاحاً: الشرطة هي هيئة مدنية بوازرة الداخلية رئيسها الاعلى رئيس الجمهورية وتؤدى وظائفها وتباشر اختصاصها برئاسة وزير الداخلية وتحت قيادته وهو الذى يصدر القرارات المنظمة لجميع شؤونها ونظم اعمالها[22].

4.3 وظائف الشرطة :

للشرطة عدد من الوظائف التي تساهم في خدمة الدولة وهي كالتالي:-

- الوظيفة الإدارية: ويقصد بالوظيفة الإدارية للشرطة: مجموعة الواجبات التي تضطلع بها قوة الشرطة حين تمارس حق الدولة في إقرار النظام العام، وتتمثل في مراقبة أنشطة الأفراد وسلوكهم.
- المحافظة على الصـــحة العامة: ويتم ذلك من خلال القيام بكافة الاجراءات الكفيلة بالحفاظ على صـــحة الجمهور ووقايته من أخطار الأمراض وانتشـــار الأوبئة، ومن الملاحظ أنه وإن كان الجانب الأكبر من هذه الاجراءات يقع على عاتق الأجهزة غير الشـــرطية إلا أن المتغيرات الحالية في كافة المجتمعات أدت إلى زيادة تدخل العمل الشـــرطي في كثير من نواحي الحياة أدى على قيام الاجهزة الشـــرطية بدور فعال في هذا الجانب من خلال القيام بالإجراءات التي تهدف إلى الوقاية من جرائم التلوث البيئي.
- توفير السكينة العامة: ويتم ذلك من خلال قيام الأجهزة الشرطية بالتصدي لمحاولات تعكير الهدوء أو إحداث الضوضاء والجلبة وبصفة خاصة بالمناطق السكنية أو بالطرق العامة؛
- الوظائف القضائية للشرطة "الضبط القضائي": الوظيفة القضائية للشرطة هي الوظيفة التي تمارسها النيابة عن السلطة القضائية ولمصلحتها، وهي نظام رادع او قامع ونطاقه "الضبط القضائي "فهو يهدف الى البحث عن مرتكبي الجريمة بعد وقوعها و تقديمهم للقضاء.
- الوظائف الاقتصادية للشرطة: وهى من المهام الاساسية للشرطة حيث تقوم بالمحافظة على الاقتصاد الوطني وحماية الأموال العامة للدولة وهى في سبيل ذلك تسعى إلى محاربة الجرائم المتعلقة بتزوير العملة المحلية أو العملة التي يعتمد الاقتصاد بالدولة عليها بتهريبها الى الخارج أو تهريب الذهب من الجمارك أو التهرب من دفع الضرائب أو التزوير بالأوراق لتجنب دفع الضرائب المستحقة ومحاربة الرشوة والابتزاز كل هذه الاعمال يجب أن تشرف عليها الشرطة ويوكل إليها الاختصاص بشكل أو باخر بإنشاء شرطة متخصصة لهذه المجالات[23] .

5.3 المهام الحديثة للشرطة:-

تعتبر المؤسسة الشرطية القاعدة الأساسية التي تبني عليها استراتيجيات منع الجريمة بكافة أشكالها وأنواعها بجميع الدول ويحدد البعض للمهام الشرطية المتعددة والمتداخلة بالتالي:

- حماية الأروح والممتلكات العامة والخاصة وحماية الأفراد وحقوقهم الخاصة .
- قيادة إجراءات الوقاية من الجريمة.
- محافظة الجريمة واتخاذ إجراءات اكتشاف الجريمة والقبض على الجناة.
- البحث الجنائي وتوفير الأدلة اللازمة لتحقيق العدالة الجنائية ومساعدة ضحايا الجريمة .
- تطبيق القوانين والأنظمة السارية في الدولة وحفظ النظام العام[24].

6.3 دور المؤسسة الامنية الشرطية في حماية الاقتصاد الوطني:

إن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل الأمن والاستقرار ومما لا شك فيه أن الأمن يعتبر العامل الأساسي في توفير المناخ الملائم لتنفيذ سياسات الدولة في مجال التنمية والنهوض في مجالات العلوم والتكنولوجيا وتمثل المؤسسة الشرطية صمام الأمان لحماية الاقتصاد الوطني قد يتعرض الأمن الاقتصادي للدولة للتهديدات من الداخل والخارج وقد يكون الهدف منها النيل من الاستقرار السياسي للدولة مثل اثارة الجماعات ضد نظام الدولة للاعتداء على منشأتها عن طريق التخريب والتدمير والأمثلة لاعتداءات المجرمين بغرض الإخلال بالأمن السياسي والأمن الاقتصادي وجعلها غير قادرة أمام المواطنين على إشباع حاجاتهم الأمنية والاقتصادية[25]..

إن الوضع الاقتصادي فرض على المؤسسة الأمنية مهام اضافية اختلفت في طبيعتها وجوهرها عن تلك الوظائف التقليدية التي قامت بها من قبل فقد تنوعت الاشكاليات الأمنية التي أصبح من مهامها مكافحتها وأصبح أيضا واجبها الحفاظ على الأمن الاقتصادي للفرد والجماعة وأن دور المؤسسة الأمنية لا يمكن ربطة بمجال معين فقط بحيث يشتمل على مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية هكذا يمكننا القول أن المتغيرات المعاصرة قد استدعت النظر إلى المسألة الأمنية باعتبارها تعنى كل أفراد المجتمع ومن ثم أصبح من اللازم إشراك كل هيئات المجتمع الرسمية والأهلية في دعم مسير المؤسسة الشرطية وباقي الأجهزة الامنية ولبلوغ الغايات والأهداف الأمنية لابد من غرس هذه القيم في عقول الشباب من خلال المؤسسات الاجتماعية والتربوية والدينية والاعلامية بدءاً من الأسرة و المؤسسات التعليمية و المسجد ووسائل الاعلام وغيرها من المؤسسات والهيئات ذات الصلة بالتربية الوطنية من اجل تكوين المواطن الصالح وتحصين أفراد المجتمع لضمان التزامهم بنظم وقيم وضوابط المجتمع الدينية والاخلاقية والمجتمعية والقانونية بل وتحفيزهم للمشاركة في تحقيق الأمن الشامل بمشاركة كل الناس .اسهامات المؤسسة الامنية الشرطية بالتنمية الاقتصادية في فلسطين: يري الباحثين بأن المؤسسة الأمنية في فلسطين ساهمت في ظل الظروف المعقدة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية بعملية التنمية الاقتصادية فرغم صعوبة المتغيرات اليومية من قصف للمنشآت وتدمير للمؤسسات الحكومية والمقرات الأمنية والمصانع والمشاريع الصغيرة والحصار وقلة الإمكانيات ومنع المواد الأولية من دخولها للأراض الفلسطينية إلا أنه كان للمؤسسة الأمنية دور فعال من خلال تسخير كافة الإمكانيات المتاحة خدمة للاقتصاد الفلسطيني والمساهمة بعملية التنمية الاقتصادية .

إن إسهام المؤسسة الشرطية بالتنمية الاقتصادية في فلسطين والتي كان لها دور بالاستقرار الأمني والتي من خلال أثرها عقدت عديد من المؤتمرات المحلية والدولية والتي كانت منها :

- مؤتمر نابلس الاقتصادي لجعل نابلس منطقة جذب الاستثمار وتحقيق صمود المواطن في محافظته واعادة الاستثمارات التي خرجت من نابلس ورفع الحواجز وتخصيص جزء من الموازنة لكل محافظة على حجمها ومعالجة قضايا التهرب الضريبي ضمن سيادة القانون.
- مؤتمر بيت لحم حيث تمخض هذا المؤتمر عن وعود استثمارية بقيمة 2.2 مليار دولار لتمويل 100 مشروع في الضفة وغزة.

- مؤتمر باريس للمانحين وشارك نحو تسعين وفدا في المؤتمر الذي يفترض أن يجمع نحو 5.6 مليار دولار لتنفيذ خطة اقتصادية في اعوام 2008- 2010[26].

إن الاستقرار الأمني بقطاع غزة أثمر على فتح عدد من الشوارع الرئيسية المركزية وتعزيز الاستثمارات في المقاولات والمنتجعات ومراكز التسوق وإنشاء بعض المشاريع الدولية والعربية التي ساهمت المؤسسة الأمنية بإنجاز تلك المشـــاريع من خلال تهيئة البيئة المناســـبة لإنجاز الأعمال التنموية رغم اختلاف الظروف الاقتصادية بين شقي الوطن لهو دليل على مدي إسهام المؤسسة الأمنية بالتنمية الاقتصادية ولعل الظروف الاقتصــادية الصــعبة والتهديدات الامنية الداخلية والخارجية بشـقي الوطن يؤكد على جهود الأمن في تجاوز العقبات لتحقيق عمليه النمو للاقتصاد الوطني .

7.3 إسهامات المؤسسة الشرطية بعملية التنمية الاقتصادية في فلسطين نوجزها بالتالي:-

- **تشـغيل القوى البشـرية:** يقصـد بالتشـغيل توفير عدد من الوظائف في شـتى ميادين النشـاط الاقتصـادي ومختلف مسـتويات العمل بالشـكل الذي يلبى أكبر عدد من طلبات العمل واليد العاملة فالتنموية الاقتصـادية تبدأ بتنشيط عوامل الإنتاج، والقوى العاملة فهي العنصر الرئيسي في هذا النشاط وعليه فتشغيل الأفراد يحتل المكان الأول بين عناصـــر القوى المنتجة لأنه من خلال عملهم يصـــنعون الخبرات المادية اللازمة للمجتمع [27]، حيث يري الباحثين أن مسـاهمة المؤسـسـة الشـرطية بتشـغيل القوى العاملة يسـاهم بتقليل البطالة وتكمن أهمية التشغيل بالتالي:

-تؤدى حاله التوظيف الى تامين الفرد من الفقر والجوع وتوطيد العلاقة بين المجتمع.

-تؤدى حاله التوظيف الى اشـعار الفرد بأهميته في المجتمع فشـعور الفرد أنه شـخص نافع في المجتمع اهم من مجرد الحصول على المال الذي يكفيه لشراء حاجياته الذي يساهم بالعملية التنموية.

-تؤدى حاله الشـــغل تنافس أرباب العمل في الحصـــول على العمال اللازمين وذلك بتقديم أحســـن الشـــروط الضرورية للعمل والاجر.

- حاله التشغيل تؤدى الى ازاله الفوارق العنصرية وتحقيق المساواة بين الافراد[28].

- **تعليم والتدريب** :تسعي المؤسسة الشرطية للارتقاء بالكادر الشرطي وفق مناهج علمية تتوافق مع متطلبات المجتمع وتحقق أهداف عمليه للعناصـــر الشـــرطية من خلال المامهم بإعداد الخطط الاســـتراتيجية لمواجهة التهديدات المتنوعة التي من ضمنها تهديدات الاقتصاد التي يمكن أن تشكل انتكاسات للتنمية وهي بذلك تزيد من فعالية مسـاهمة الأجهزة الأمنية للتصـدي للجرائم الاقتصـادية التي تشـكل تهديد للمجتمع واقتصـاده و إن عقد الدورات التخصـصـــية في معرفة تزوير العقود والشـيكات والاوراق النقدية والتهريب للعملات الصـــعبة والذهب الذي يجنب عملية التنمية العراقيل و يوفر الطمأنينة للمســـتثمرين وتبث الرعب بالمجرمين فتكبح جماحه تنفيذ عمل إجرامي .

- **الصـــحة:** تمثل الصـــحة العامة للمجتمع العمود الفقري للدولة بصـــحة أفرادها حيث أن انخفاض مســـتوي الصحة يسبب بإرهاق الميزانية العامة للدولة التي من تنفق جزء كبير منها لأجل علاج الأفراد ولعل اسهامات المؤسـســة الشـرطية الفلسـطينية ظهرت جلياً في جائحة كورونا في اجراءاتها بشـقي الوطن للمحافظة على

المجتمع وافراده من خلال بعد السياسات التي تمكن المجتمع من الصمود وتحد من انتشار الفايرس بين افراد المجتمع الذي يمكن أن يتسبب بانخفاض الناتج القومي وانخفاض الإنتاج والكفاءة الاقتصاديةإن أحداث فايروس كارونا ألقي على المؤسسة الأمنية أعباء شكلت إسهام بالمحافظة على الاقتصاد والتنمية من خلال الاجراءات الوقائية والمحافظة على المقدرات العامة واتخاذ تدابير وقائية مع الجهات المختصة لعدم توقف عجلة التنمية الاقتصادية .

- **الدخل وحقوق الدولة:** تقوم المؤسسة الشرطية بالمحافظة على الاقتصاد الوطني وحماية الأموال العامة للدولة وهي في سبيل ذلك تسعى إلى محاربة الجرائم المتعلقة بتزوير العملة أو التي يعتمد الاقتصاد بالدولة عليها او تهريب الذهب من الجمارك او التهرب من دفع الضرائب أو التزوير بالأوراق لتجنب دفع الضرائب المستحقة ومحاربة الرشوة والابتزاز كل هذه الاعمال تشرف عليها هيئة الشرطة ويوكل اليها الاختصاص بشكل أو باخر بشرطة متخصصة لهذه المجالات ولعل ما تقوم به شرطة البلدية من مراقبة اعمال سرقة التيار الكهربائي والمياه وملاحقة لصوص كابلات التليفون كل هذا من الواجبات التي لها طابع اقتصادي ومن ولا يتأتى ما سبق الا بالتنسيق مع الوزارات والاجهزة المعنية بهذا كوزارة التموين والصحة والحكم المحلى ووزارة المالية والمعابر وهى بذلك تكون عنصر فعال بالتنمية الاقتصادية[29].

4- النتائج ومناقشتها

من خلال وصف البحث وتحليل محتوياته البحثية تبين صدق الفرضية الأولي حيث تبين أن المؤسسة الأمنية تساهم بالتنمية من خلال الاستقرار الأمني وتوفير بيئة أمنة للاستثمار وعقد المؤتمرات وجذب المستثمرين الخارجيين إضافة لمساهمتها في عملية التشغيل والتدريب والتعليم لزيادة الوعي بأهمية التنمية حيث أن تجاوز مفهوم الأمن المفهوم المقتصر على الضبط والسيطرة والنظام العام وبات أكثر شمولية من خلال مشاركته بالحفاظ على الاقتصاد من مراقبة للأسواق وتفعيل الدوائر المختصة من عدم التهرب الضريبي وتهريب الأموال والمعادن خارج البلاد إضافة لما ساهمت به على مستويات الصحة من الحفاظ العنصر البشري الذي يعد ركيزة أساسية بالاقتصاد وتنميته وبذلك فإن اسهام المؤسسة الأمنية الشرطية في فلسطين يعد نموذج فريد خاصة بالعمل في ظل ظروف في غاية بالتعقيد كما أن هناك تأكيد مهم في أدبيات البحث بأنه لا تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية فكافة مقدرات المؤسسة الأمنية المادية والبشرية عنصر مهم في عملية التنمية كما أنه ثبت بأن حيث هناك تأثير للدور الأمني ايجاباً على التنمية في فلسطين وفق الفرضية الثانية فمن خلال سرد مواضيع البحث المتعلقة بالأمن والتنمية والعلاقة بينهم وجد الباحث بأن العلاقة بين الأمن والتنمية علاقة تبادلية كلاً فيهما يؤثر بالآخر وإن عدم وجود أمن لن تتم عملية التنمية الاقتصادية حيث التجارب الحديثة ومحطات التاريخ تؤكد على ذلك ففي ظل جائحة كورونا ساهمت المؤسسات الأمنية بالمحافظة على المقدرات الاقتصادية في مختلف دول العال وبذلك يكون لها دور وعلاقة باستقرار بيئة التنمية للنهوض وعدم حدوث انتكاسات تعظم من خسائر الاقتصاد الوطني.

ولقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

-أن لا تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية

- وجود علاقة تكامليه بين الامن والتنمية الاقتصادية والبشرية في فلسطين

-الدور الأمني يوفر المناخ الملائم لرأس المال والمستثمرين للاستثمار.

- هناك علاقة تبادليه بين التنمية الاقتصادية والأمنية فلا يمكن ان يتحقق أحدهم دون الأخر .

-أن مفهوم الأمن تجاوز المفاهيم التقليدية بالسيطرة وحفظ النظام بل أصبح شريكاً بالعملية التنموية.

-وتوصلت الدراسة بأن جائحة كورونا كان اختبار لدور الأمن بالحفاظ على المقدرات من السلب والنهب من المجرمين والحماية للموارد البشرية بالالتزام ببيوتهم كونهم عناصر الإنتاج.

5.الخلاصة:

خلصت الدراسة بأن العلاقة بين الأمن والتنمية علاقة تأثير يتأثر كلاً منهم بالآخر حيث تعتبر المؤسسة الأمنية الشرطية في فلسطين عنصر تأثير إيجابي من خلال توفير الاطمئنان الذي بدورة يجذب الاستثمار ويوفر الضمانات التي تكفل المحافظة علي رؤوس الاموال والعمل على استدامة وديمومة التنمية من خلال إجراءات السلامة والامان لكافة المؤسسات التنموية وهو يؤكد على وجود العلاقة بين الامن والتنمية الاقتصادية وهو ما ذهب به الباحثين رغم اختلاف وجهات نظرهم من حيث نسبة المساهمة لكن يبقي أنه وجود الأمن بمؤسساته المختلفة وعلى رأسها المؤسسة الشرطية يؤكد على الاسهام بالعملية التنموية خاصة في أوقات التدهور الاقتصاد او الصحي.

قائمة المصادر و المراجع:

1 محمد محمود الامام،(2008) ،التنمية والتشغيل ورقه عمل مقدمة الى منظمة العمل العربية، الدوحة، ص4 .

2 اسماعيل عميرة،(2009)،دور المؤسسة العسكرية في التنموية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، رسالة ماجستير، علم الاجتماع، ، جامعه الجزائر.

3 نعمه الله نجيب إبراهيم،(2000)،أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة،الاسكندرية،2000،ص499

4 اسماعيل عميرة، مرجع سبق ذكره ،ص 42

5 جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي ،(2012) التنمية الاقتصادية، مفاهيم نظريات، تطبيقات،ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة، ص.43-51

6 جودي ليليا ،رابية فريال،(2016)، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي ،دراسة حالة الجزائر، شهادة الماستر في العلوم السياسية ،جامعة مولود معمري- تيزى وزو ،الجزائر،ص7.

7 كبداني سيدي أحمد،(2013) أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليله وقياسية، اطروحة دكتوراه منشورة ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص ص 32-33

8 نسيم أبو جامع،2010، وفيق الأغا، استراتيجية التنمية في فلسطين ،مجله الازهر ، سلسله العلوم الإنسانية، المجلد 12،عدد1يونيو، ص473، مسترد alazhar.edu.ps/journal123/instructions-ci

9 محمد مقداد،(2009)، التنمية الاقتصادية والسياسية في فلسطين في ضوء الانتكاسة الاقتصادية العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المتغيرات الدولية وأثرها على القضية الفلسطينية ،المنعقد السبت الموافق،28-3-2009 قاعة فندق البيست ايسترن – رام الله ،المركز الفلسطيني للديمقراطية والابحاث نابلس، ص ص 10-11

10 سيد قوجيلي،(2012)، تطورات الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 13.

11 اسماعيل عميرة، مرجع سبق ذكره ،ص 109

12 عصمت عدلي،(1997)، علم الاجتماع الامني، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية،ص33

13عباس مراد على،(2005) مشكلات الامن القومي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية سلسله دراسات استراتيجية، أبو ظبي، العدد105، ص32-33

14 إبراهيم أبو ساق(5/ سبتمبر/2009) الأمن والاقتصاد علاقة تواؤميه، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، ، الموقع الالكتروني بتاريخ اطلاع 2020/8/25 https://www.aleqt.com//

15 محمد سعد عامود(2008)، النظم السياسة في ظل العولمة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ص286.

16 محمد سعد عامود، الأمن والتنمية "أمن التنمية وتنمية الأمن ، مسترد من موقع الكتروني

https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/adaf8570-b650-4875-948d-

محمد نبيل جامع،(2000) ،التنمية في خدمة الامن القوى المعارف للطباعة والنشر، الاسكندرية،ص1740

18 عادل الهوارى ،1998، قضايا التغيير والتنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ، ص111

19 عبد الاله بلقزيز،(1990)، الامن القومي العربي مصادر التهديد وسبل الحماية، مجلة المستقبل العربي، العدد 157، ،ص152

20 محمد حمدان،(2010)، الاتزان الانفعالي والقدرة على اتخاذ القرار لدى ضباط الشرطة الفلسطينية رسالة ماجستير غير منشورة كليه الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، ص65

21 أحمد خالد عمر،(1997) المدخل لإدارة الشرطة، ط2، كليه الشرطة، دبي، ص13

22 السيد وزان،(2005) إدارة الافراد بين الأسس وتطبيقاتها العلمية الشرطية، مطبعة الشرطة، اكاديمية مبارك للشرطة ،القاهرة،ص115.

23 محمد حمدان، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-71

24 أحمد المشعل،(2003)، تقويم العلاقة بين مراكز الشرطة والشركات الأمنية وانعكاسها على مستوي الأداء الامني رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ،كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية،ص41

25 محمد حافظ الرهوان،(2001)، دور الشرطة في دعم الاقتصاد الوطني ،مصر، دار النهضة العربية،ص82

26 وفاء توفيق سليمان ،(2011)،دور المؤسسات الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على اداء دورها التنموي في الضفة الغربية، ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس ،ص48

27 على عبد الرازق الجبلى،(1987) علم السكان، القاهرة دار المعرفة، ص101

28 عميرة، إسماعيل ، مرجع سبق ذكره ، ص91-92

29 جميل أبو كاشف،(2006) محاضرات في واجبات الشرطة وزارة الداخلية والامن الوطني، قيادة الشرطة، اكاديمية عرفات للشرطة، غزة، ص18

المراجع باللغة الانجليزية

1. Al-Imam, M. M. (2008), Development and Employment, a working paper submitted to the Arab Labor Organization, Doha, p. 4
2. Ismail, A. (2009), The role of the military establishment in the economic development of Algerian society, master's thesis, sociology, published, University of Algiers.
3. Nimat, A. N. I. (2000), Foundations of Economics, University Youth Institutions, Alexandria, p. 499.
4. Ismail Amira, a previously mentioned reference, p. 42
5. Bassiouni, G. A., & Mahdaly, M. M. (2012). Economic Development, Concepts, Theories, Applications (1st ed.). Dar Al-Wafaa for the World of Printing and Publishing.
6. Lilia, J., & Ferial, R. (2016). The Role of the Private Sector in Achieving Economic Development in Light of Economic Openness. Case Study of Algeria, Master's Degree in Political Science, University of Mouloud Mammeri-Tizi Ouzou.
7. Ahmed, K. S. (2013) The Impact of Economic Growth on the Equity of Income Distribution in Algeria Compared to Arab Countries, Analytical and Standard Study, published PhD thesis, Abi Bakr Belkaid University, Tlemcen, Algeria, pp. 32-33
8. Abu Jameh, N. 2010, Wafiq Al-Agha, Strategy for Development in Palestine, Al-Azhar Magazine, Human Sciences Series, Volume 12, June 1, page 473, retrieved alazhar.edu.ps/journal123/instructions-ci
9. Miqdad, M. (2009), Economic and Political Development in Palestine in Light of the Global Economic Setback, a working paper presented to the Conference on International Changes and their Impact on the Palestinian Issue, held on Saturday, March 28, 2009, The Best Eastern Hotel Hall - Ramallah, Palestinian Center for Democracy And Research Nablus, pp. 10-11.
10. Gojeli,S.(2012).Security Studies Developments and the Dilemma of Implementation in the Arab World. The Emirates Center for Strategic Studies and Research.
11. Ismail Amira, a previously mentioned reference, p. 109
12. Adly, E. (1997). Sociology of Security. University Knowledge House.
13. Ali, A. M. (2005). National Security Problems: The Emirates Center for Strategic Studies and Research. Strategic Studies Series, Abu Dhabi, (105), 32–33.
14. Abu Saq, I. (5 / September / 2009) Security and Economy: A Compassionate Relationship, Al Arab International Economic Newspaper, Website on 08/25/2020 https://ddei3-0-ctp.trendmicro.com:443/wis/clicktime/v1/query?ur1=https%3a%2f%2fwww.aleqt.com%2f%2f&umid=414B1933-B192-3A05-A56FB09C0691F672&auth=ca4d8c58098aa48c4c9c3f12b80ef4d715c7b2bb-d0ff779ffe3755f391e89fda05711afb74b04df
15. Amoud, M. S. (2008), Political Systems in the Light of Globalization, University Thought House, Alexandria, p. 286.
16. Muhammad Saad Amoud, Security and Development "Development security and security development, retrieved from a websit " https://ddei3-0-ctp.trendmicro.com:443/wis/clicktime/v1/query?url=https%3a%2f%2fwww.policemc.go

v.bh%2fmcms%2dstore%2fpdf%2fadaf8570%2db650%2d4875%2d948d%2d&umid=414B193

17. Jamea, M. N. (2000). Development in the Service of Strong Security, Knowledge for Printing and Publishing, Alexandria, p. 40
18. Al-Hawary; Adel.(1998). Issues of Change and Social Development, University Knowledge House, Cairo, p. 111
19. Abdel-Ilah Belkaziz, (1990), Arab National Security, Sources of Threat and Ways to Protect. Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, (157), 152.
20. Hamdan, M. (2010), Emotional balance and decision-making ability among Palestinian police officers, an unpublished master's thesis, Faculty of Graduate Studies, Islamic University, p. 65
21. Ahmed Khaled Omar, (1997) Entrance to the Police Department, 2nd floor, Police College, Dubai, pg.13
22. Wazzan, Mr. (2005). Personnel Management: The Basics and Their Police Scientific Applications. Police Press, Mubarak Police Academy.
23. Muhammad Hamdan, a previously mentioned reference, pp. 67-71
24. Al-Mishaal, A. (2003), Evaluation of the Relationship between Police Stations and Security Companies and its Reflection on the Level of Security Performance, Unpublished Master Thesis, Naif Arab Academy for Security Sciences, College of Graduate Studies, Department of Police Sciences, p. 41
25. Al-Rahwan, M. H. (2001). The Role of the Police in Supporting the National Economy. Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
26. Suleiman, W. T. (2011), The Role of Police Institutions in Helping Civil Society Institutions to Perform Their Development Role in the West Bank, Unpublished Master Thesis, Al-Quds University, p. 48
27. Abd al-Raziq al-Jabali, A. (1987). Population Science. Dar al-Marifa.
28. Amira, Ismail, a previously mentioned reference, pp. 91-92
29. Abu Kashef, J. (2006), Lectures on Police Duties, Ministry of Interior and National Security, Police Command, Arafat Police Academy, Gaza, p. 18